الجمهورية التونسية الحمد لله

مجلس المنافسة

القضية عدد 131335

تاريخ القرار 27 أكتوبر 2016

قرار

اصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين :

المدعية :

منظمة الدفاع عن المستهلك في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرّها بشارع الحرية عدد 145 تونس.

من جهـة

المدعى عليه

وزير التجارة والصناعات التقليدية

من جهة أخـرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من قبل منظمة الدفاع عن المستهلك والتي جاء فيها أن وزير التجارة والصناعات التقليدية اتخذ قرارا بتاريخ 20 أوت 2013 ضبط بمقتضاه الزيادات الموظفة على أسعار البيع القصوى وهوامش الربح المطبقة على علب معجون الطماطم حجم 800 غ و400 غ

للباعة والمستهلكين حيث أصبح سعر علية الطماطم حجم 800 غ 1890 مليم عوضا عن 1600 مليم و 875 مليم سعر العلبة من فئة 400 غ.

كما ترى العارضة أن سعر الطماطم المعلبة يخضع لمبدأ الحرية والمنافسة إذ أنها لم تدرج ضمن قائمة المواد والمنتوجات المستثناة من حرية الأسعار والمنصوص عليها بالأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 والمنقح للأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 واعتبرت المنظمة على هذا الأساس أنه لا يمكن ضبط هوامش الربح أو سعر البيع الأقصى لمثل هذه المادة .

هذا واعتبرت المنظمة أن بيع الطماطم المعلّبة بنفس الأسعار لمختلف الماركات المتوفرة بالسوق يعتبر مخالفة للفصل 5 من القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار وتعتبر أن هذا التحديد للأسعار هو نتيجة لاتفاقات حاصلة بين منتجي مادة الطماطم المعلبة وهو ما يشكل ممارسة مخلة بالمنافسة وبالتالي تطلب المنظمة الإذن بإيقاف العمل بها وتخطئة مرتكبيها .

وبعد الاطلاع على ردّ المدعى عليه والذي تضمن ملاحظتين اثنتين :

- **<u>من حيث الشكل :</u>**

أنّ عريضة الدعوى المرسمة لدى مجلس المنافسة كانت ضد منتجي مادة الطماطم المعلبة كما تم بيانه بنص الدعوى وليس ضد وزير التجارة والصناعات التقليدية كما ورد بإحالة المجلس حيث تم ترسيم القضية ضد وزير التجارة و الصناعات التقليدية وعليه فإنه قد تم توجيه الدعوى ضد من لا صفة له وطالما

أن فقه القضاء يقر وجوب رفع الدعوى ضد من له صفة فان شرط من شروط قبول الدعوى غير متوفر.

- **<u>من حيث الأصل :</u>**

أمّا من حيث الأصل فقد ورد بتقرير وزارة التجارة والصناعات التقليدية أن سعر معجون الطماطم لا يمكن عزله عن سعر الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل حيث يتم تحديد سعر مرجعي للطماطم الفصلية المعدة للتحويل بإتفاق بين الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بمقتضى بلاغ مشترك وفقا لأحكام الفصل 12 من الأمر عدد2408 المؤرخ في 3جوان 2008،المتعلق بتنظيم موسم إنتاج وتحويل الطماطم الفصلية المعدة للتحويل.

وقد تمت مراجعة السعر المرجعي للطماطم سنة 2010 وحدد بـ115 مليم للكغ مقابل 105 مليم / الكلغ في سنة 2008 وذلك مواكبة لتطوركلفة الإنتاج وانتشار حشرة حافرة الطماطم وتم هذا الترفيع باتفاق بين جميع الأطراف المهنية والوزارات المتدخلة في المنظومة طبقا لجلسة العمل الوزارية بتاريخ 28 جانفي2010 .

أمّا أسعار مادة معجون الطماطم فهي تخضع لنظام المصادقة الذاتية وذلك وفقا للقائمة "ج" من الأمر عدد 1996 لسنة1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 1142 لسنة 1995 المتعلق بالمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها.

كما ورد بردّ الوزارة أنّ المهنة دأبت منذ سنة 1995 على طلب تحديد سقف أسعار البيع للعموم نظرا للصعوبات التي يشكو منها القطاع وبالتالي تحديد الاسعار القصوى على مستوى الإنتاج آخرها قرار وزير التجارة والصناعات التقليدية عدد 464 المؤرخ في 16 أوت 2013 الذي ضبط أسعار وهوامش ربح معجون الطماطم . وقد جاء هذا القرارتطبيقا للمعطيات التالية :

- تمت مراجعة أسعار معجون الطماطم في ديسمبر 2010 حيث أصدر وزير التجارة قرارا يقضي بزيادة 120 مليم للعلبة ذات سعة 800غ ليصل السعر البيع للعموم 1670مليم عوضا عن1550 مليم و 50مليم للعلبة ذات سعة 400غ ليصبح سعر البيع للعموم 900مليم عوضا عن 850مليم ،
- بتاريخ 14 جانفي 2011 ، تم إقرار تخفيض في سعر البيع للعموم للعلبة ذات سعة 800غ بـ 70 مليم والعلبة ذات سعة 400غ بـ 100 مليم وقد تم تحميل التخفيض على الصندوق العام للتعويض وذلك بإسناد الصناعيين منحة دعم بنفس قيمة التخفيض لكل علبة . وكان لهذا الإجراء انعكاسات مالية هامة إذ تم اثقال كاهل الصندوق بنفقات إضافية بلغت خلال سنة 2011 حوالي 9.6 مليون دينار لكمية تقدر بحوالي 117 ألف طن من معجون الطماطم ، وقد شهدت هذه النفقات ارتفاعا فاق 50% سنة 2012 لكمية تقدر بحوالي 178 ألف طن موزعة بين 8.6 مليون د ينار للعلب ذات سعة 800غ و6 مليون دينار للعلب ذات سعة 400غ ،
- تقديم طلبات ملحة خلال موسم 2011 –2012 من قبل الفلاحين والمصنعين للترفيع في أسعار الطماطم الطازجة والمحولة إعتبارا

لإرتفاع كلفة الإنتاج بـ 7% بالنسبة لموسم 2012 مقارنة مع موسم 2010 وتشمل كلفة الأجور والميكنة في حين طالب المحولون بتحيين تكاليف الإنتاج خاصة الأجور وكلفة مواد اللف،

- صدور مجموعة من القرارات عن جلستي العمل الوزارية بتاريخ 23 و29 أوت 2012 والمتعلقة بـ :

- الموافقة على مبدإ الزيادة بـ 15 مليم للكلغ في السعر المرجعي للطماطم الطازجة المعدة للتحويل ليصبح 130 مليم عوضا عن 115مليم ،
- الالتزام بعدم مراجعة السعر المرجعي لموسم 2012 /2013،
- تخفيض منحة دعم معجون الطماطم بالنسبة للعلبة ذات سعة 800 غ لتصبح 50مليم للعلبة عوضا عن70 مليم،
- حذف الدعم (100مليم)عن معجون الطماطم بالنسبة للعلبة ذات سعة 400 غ ،
- اقرار زيادة بـ140 مليم للعلبة سعة 800غ على مستوى الإنتاج ليصبح سعر البيع للعموم 1740 مليم عوضا عن 1600مليم ويكون بذلك سعر بيع المصنع بدون اعتبار الدعم (50مليم) 1590مليم،
- اقرار زيادة للعلبة ذات سعة 400غ ليصبح سعر البيع للعموم 970 عوضا عن 800 مليم وسعر المصنع بعد التخلي عن الدعم 895 مليم.

كما أقر مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 4 أكتوبر 2012 جملة هذه التوصيات **<u>إلا أنه لم يتم تفعيلها وكان لذلك تداعيات هامة على المنظومة بأكملها.</u>**

- و بتاريخ 23 جويلية 2013 انعقدت جلسة عمل مشتركة بين الحكومة والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أوصت بضرورة ايجاد حلول بخصوص مراجعة أسعار مادة معجون الطماطم علما وأن الأسعار المقترحة من المهنة كانت مرتفعة مقارنة بالأسعار التي تم إقرارها وكانت على النحو التالي :
- 2220 مليم للعلبة ذات سعة 800غ عوضاعن 1600مليم أي بزيادة قدرها 620 مليم دون الأخذ بعين الإعتبار لمنحة الدعم ،
- 1150 بالنسبة للعلبة ذات سعة 400غ عوضا عن 800 مليم أي بزيادة قدرها 350مليم .

وبناء على جميع هذه المعطيات أصدر وزير التجارة والصناعات التقليدية القرار عدد 646 المؤرخ في 16أوت 2013 لضبط أسعار وهوامش ربح وبيع معجون الطماطم **طبقا لما يخوله له الفصل 4 من قانون المنافسة والأسعار من صلاحيات** .

وعليه تطلب وزارة التجارة والصناعات التقليدية **إحتاطيا** طرح الدعوى لإنتفاء الصفه **وفي اللأصل** رفض الدعوى لعدم الاختصاص .

وبعد الإطلاع على ما يفيد توجيه تقرير ختم الأبحاث إلى أطراف النّزاع وإلى مندوب الحكومة.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة ،

وعلى بقيّة الأوراق المظروفة بالملف،

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أطراف النزاع بالطّريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 22 سبتمبر 2016، وبها تلا المقرّر السيّد محمد شيخ روحه ملخّصا من تقرير ختم الأبحاث ولم يحضر من يمثل منظمة الدفاع عن المستهلك ووجه إليها الاستدعاء حسب ما يقتضيه القانون ،

وتلت مندوب الحكومة السيدة كريمة الهمامي ملحوظاتها المظروف نسخة منها بالملف ،

إثر ذلك قرّر المجلس حجز القضيّة للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلسة 13 أكتوبر 2016 .

وبها وبعد التفاوض قرر المجلس التمديد في أجل المفاوضة لجلسة يوم 27 أكتوبر 2017

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

من حيث الأصل :

1 –السوق المرجعية والإطار القانوني :

حيث تتعلق السوق المرجعية بقضية الحال بقطاع أنتاج وتحويل الطماطم

✓ الإطار القانوني المنظم لقطاع إنتاج وتحويل الطماطم :

- القانون عدد 29 لسنة 1965 المؤرخ في 24 جويلية 1965 المتعلق بإحداث مجمع لصناعات المصبرات الغذائية .
- القانون عدد 57 لسنة 2001 المؤرخ في 22 ماي 2001 المتعلق بإحداث معلوم على الطماطم المعدة للتحويل .
- القانون التوجيهي عدد 60 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بأنشطة الانتاج الفلاحي .
- الأمر عدد 2408 المؤرخ في 23 جوان 2008 المتعلق بتنظيم موسم انتاج وتحويل الطماطم الفصلية المعدة للتحويل .

يتم تأطير قطاع الطماطم المعدة للتحويل من طرف مجمع صناعة المصبرات الغذائية في إطار اللجنة الوطنية لبرمجة ومتابعة مواسم الطماطم الفصلية المعدة للتحويل .

✓ تقـديم القطاع :

حيث تعد الطماطم من الخضر الأكثر انتاجا في العالم بإنتاج يقدر ب 129 مليون طن سنويا و 159 مليون طن سنة 2011 وتحتل الصين المرتبة الأولى من حيث الانتاج بنسبة 30% تليها الهند والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11% ثم تركيا بنسبة7 % وتحتل تونس المرتبة 15 بنسبة1% طبقا لإحصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة لسنة 2011 .

وحيث يعود إدخال زراعة الطماطم في تونس إلى عهد عثمان باي في حوالي العام 1600 و ذلك عن طريق الأندلسيين الأول ، الذين استقروا في الوطن القبلي وحملوا معهم هذه الزراعة من إسبانيا . وبقيت هذه الزراعة محافظة على طابعها التقليدي إلى وقت غير بعيد حيث كانت تزرع في الحدائق وعلى مساحات صغيرة ،أمّا اليد العاملة فيغلب عليها الطابع العائلي وهو ما يفسر قلة المنتوج آنذاك الذي كان يخصص في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك الذاتي في حين يتم بيع فائض الإنتاج في الأسواق القريبة أو لدى مصانع التحويل الموجودة بالجهة وخلال الحماية بقيت المساحات المخصصة لزرع الطماطم تتأرجح بين .1500 و 2400 هكتار.

- **الانتاج :**

حيث أنه منذ الاستقلال ، و خاصة منذ قرار حضر الاستيراد في عام 1958 أصبحت المساحات المخصصة لزراعة الطماطم تتسع و تنتشر مع تسجيل تحسن في انتاجية المساحات المزروعة من 10 طن / هكتار في السنوات 1960إلى27 طن / هكتار في التسعينات إلى أكثر من 50 طن / هكتار موسم 2012 2013 .

وحيث يتم التمييز عادة بين الطماطم الفصلية وغير الفصلية من حيث موسم الانتاج أو من حيث تقنية الزراعة. وفي هذا المجال، فإن الطماطم الفصلية تزرع حصريا في الحقول، في حين أن الطماطم غير الفصلية تزرع عادة تحت الأنفاق والبيوت المحمية والبيوت الجيوحرارية.

وحيث أنّ قطاع الطماطم أصبح يحتل مكانة هامة خاصة من حيث مواطن الشغل التي يوفرها على الصعيدين الفلاحي والصناعي وتوفيره لحاجيات السوق الداخلية وضمانه للاكتفاء الذاتي من هذه المادة ، وتعتبر تونس من أهم

البلدان استهلاكا لمعجون الطماطم حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد 57 كغ في السنة ويقدر الاستهلاك الداخلي السنوي بمعدل 109 ألف طن ويرتفع معدل الاستهلاك من سنة إلى أخرى بأرقام قياسية من ذلك أن الاستهلاك لموسم 2012 –2013 قدَر بحوالي 124 ألف طن:

تطور الاستهلاك الوطني من معجون الطماطم[1]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الوحدة ألف طن	107	103	109.5	104.6	124

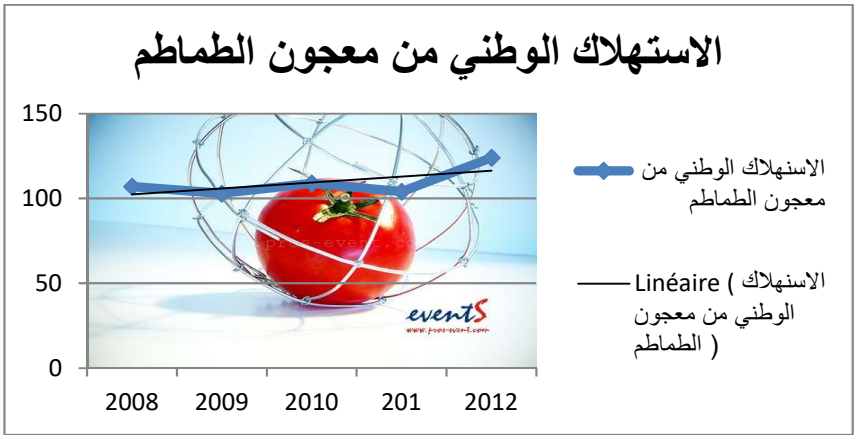

وحيث أن انتاج الطماطم يوفر للبلاد عائدات هامة من العملة الصعبة بلغت حوالي 100 مليون دينار في موسم 2012 وذلك عبر تصدير كميات هامة من معجون الطماطم قرابة 20% نحو الدول الأوروبية على غرار فرنسا وألمانيا والبلدان العربية على غرار ليبيا والجزائر وينشط قرابة 10.000 منتج في هذا القطاع يقومون بزراعة ما بين 15 و 25 الف هكتار تتركز خاصة في جهة الوطن القبلي التي توفر ما بين 30 و 50 % من الانتاج تليها ولاية القيروان وباجة وسيدي بوزيد بمعدل يتراوح بين 7 و 10 % .

تطور مساحة وإنتاج للطماطم الفصلية المعدة للتحويل[2]

[1] وزارة التجارة والصناعات التقليدية
[2] الإدارة العامة للانتاج الفلاحي

الموسم	المساحة / هك	نسبة تطور المساحات المزروعة	الانتاج / ألف طن	نسبة تطور الانتاج	معدل الانتاج طن / هك
2008	20000		870		43.5 طن/هك
2009	20300	%2	750	-14%	37 طن/هك
2010	26200	%29	1050	40%	40 طن/هك
2011	25450	-3%	1100	5%	43.22 طن/ هك
2012	20700	-19%	1040	5%	50.24 طن/هك
2013	15000	-28%	800	-23%	53.33 طن/هك
المعدل	21750 هك		935		

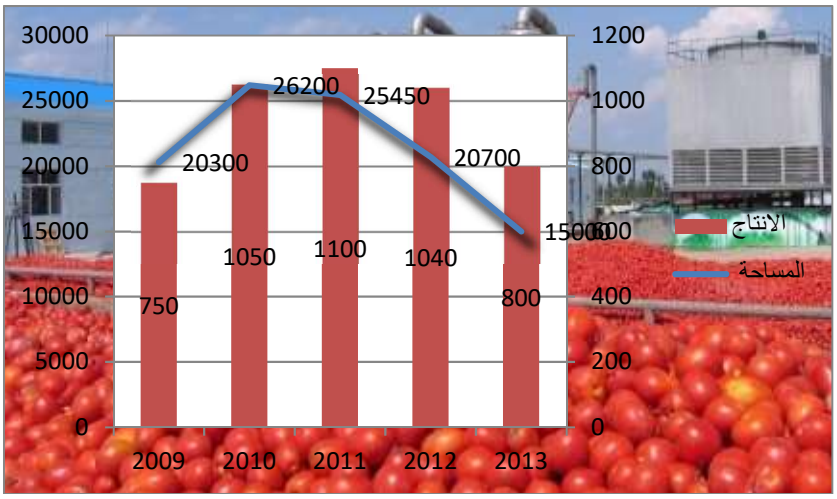

وحيث أنّ انتاج الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل يشهد الكثير من التقلبات سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث الانتاج وتعتبر سنة 2010 سنة متميزة حيث عرفت المساحات المزروعة تطورا بنسبة 29% مقارنة بسنة 2009 وسجل الانتاج ارتفاعا بنسبة 40% مقارنة بنفس السنة في حين عرف تراجعا خلال سنة 2013 يقدر ب 28% من حيث المساحات و 23% من حيث الإنتاج ويعود ذلك إلى العوامل المناخية والأمراض التي تصيب نبتة الطماطم على غرار حشرة " حافرة الطماطم la tutta absolutta " التي تهاجم الطماطم وتدمرها

وتصبح غير صالحة للاستهلاك وتتسبب في خسائر كبرى للفلاحين إضافة إلى مسألة السعر المرجعي الذي لا تتم مراجعته بنفس وتيرة ارتفاع عناصر الانتاج من ذلك أنّه على إثر الترفيع في السعر المرجعي للطماطم من 115 مي إلى 130 مي بعنوان موسم 2012 ونظرا لعدم اعتماد الصناعيين لهذا السعر عند قبول الطماطم المعدة للتحويل تم التراجع على مستوى المساحات المزروعة خلال سنة 2013[3] .

- **التحويـل :**

حيث يرجع تحويل الطماطم إلى بداية القرن الماضي وقد عرف القطاع تطورا هاما من حيث عدد الوحدات المحولة من جهة ومن حيث طاقتها التحويلية بعد أن وقع تطوير جل المصانع من خلال الرفع من طاقتها الانتاجية في إطار برنامج تأهيل الصناعة وتساهم تونس في الانتاج العالمي من الطماطم المحولة بنسبة 2,5 % وتحتل بذلك المرتبة العاشرة عالميا على مستوى البلدان المنتجة للطماطم المصنعة ، و يعد القطاع الآن 28 وحدة تحويلية تتركز خاصة في الوطن القبلي وتونس الكبرى ولها قدرة تحويلية نظرية تقدر ب 35 ألف طن في اليوم موزعة كما يلي[4] :

الجهة	عدد المصانع	طاقة التحويل النظرية (طن)	طاقة التحويل الفعلية (طن)
نابل	15	18.500	14.600
تونس الكبرى	6	6.500	5.700
باجة والكاف	3	4.800	4.000

[3] حسب الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
[4] وزارة الصناعة

القيروان وسيدي بوزيد	4	5.200	4.700
الجملة	28	35.000	29.000

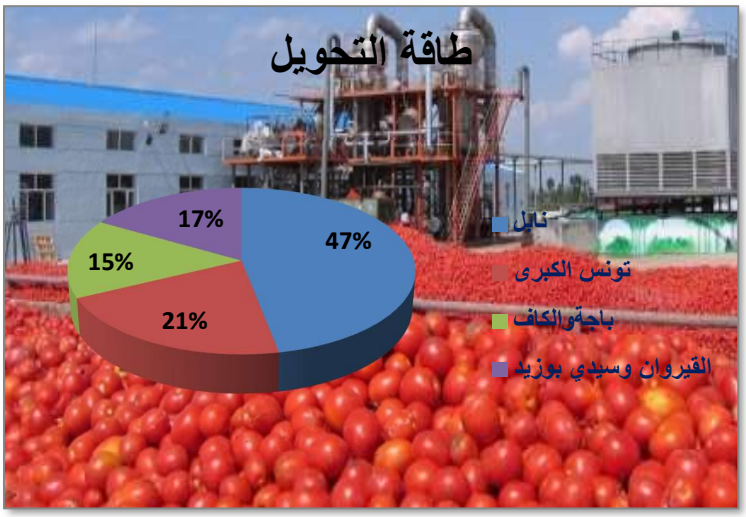

وحيث تحتل صناعة تحويل الطماطم المرتبة الأولى على مستوى الكميات المحولة والمنتوج النهائي مقارنة ببقية المواد المحولة الأخرى حيث بلغ معدل الانجازات خلال الخمس سنوات الأخيرة (2008-2012) تحويل حوالي 810.000 طن مكنت من تصنيع حوالي 135.000 طن من معجون الطماطم .

وحيث تتولى هذه الوحدات تحويل ما بين 580 و 860 ألف طن في السنة أي ما يعادل 70 أو 90 % من انتاج الطماطم الفصلية وذلك حسب المواسم وقيمة الانتاج [5] .

تطور تحويل الطماطم وإنتاج معجون الطماطم[6]

الموسم	الكميات		الكمية	النسبة حسب التعليب				المردود
	المنتجة	المقبولة	المحولة	½ 400 غ	4/4 800 غ	براميل	140 غ و 5 كلغ	الصناعي
2008	870	806	138	33.9	54.7	9.2	2.2	5,84
2009	750	690	119	32.1	58.5	6.4	3.0	5,80
2010	1050	840	140.8	25.9	65.8	4.2	4.1	5,96

[5] الإنتاج يهم فقط الطماطم المحولة إلى معجون والتي تمثل قرابة 96% في حين 3%طماطم مجففة و 1% مشتقات أخرى
80% من الانتاج محولة للتحويل و 15% موجهة للاستهلاك كطماطم طازجة

[6] مجمع مجمع المصبرات الغذائية

2011	1100	865	141.4	30.3	64.6	3.9	1.2	6,12
2012	1040	838	134	23.7	66.0	6.1	4.2	6,24
2013	800	580	90	24	65	7	4	6,42
المعدل	935	770	763.2	28.32	62.44	6.13	3.11	6.06

وحيث تتوزع كميات معجون الطماطم المعلبة 62 % علب من حجم 4/4 (800 غ) و 28.3% من حجم ½ (400غ) في حين لا تتجاوز الأحجام الأخرى 10 % أمّا عن المردود الصناعي فهو في تراجع إذ كان في حدود 5.84 %سنة 2008 وأصبح يقارب 6.42 % سنة 2013 .

- **الأسعار :**

حيث أنه للوقوف على نظام أسعار معجون الطماطم لابد من التعرض في مرحلة أولى إلى نظام أسعار الطماطم الفصلية المعدة للتحويل .

نظام أسعار الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل :

حيث يخضع سعر الطماطم الطازجة المعدة للتحويل على مستوى الانتاج إلى قاعدة العرض والطلب شأنها في ذلك شأن بقية المواد الفلاحية طبقا للأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 والمتعلق بالمواد والمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها.

وحيث جرى العمل على تحديد سعر مرجعي للطماطم الفصلية المعدة للتحويل باتفاق بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بمقتضى بلاغ مشترك وفقا لأحكام الفصل 12 من الأمر عدد 2408 المؤرخ في 3 جوان 2008 المتعلق بتنظيم موسم انتاج وتحويل الطماطم الفصلية المعدة للتحويل ويتم تحيين السعر المرجعي

مواكبة لتطور كلفة عناصر الانتاج وتقوم منهجية تحديد السعر المرجعي للطماطم المعدة للتحويل على إعداد جذاذة فنية اقتصادية لإنتاج الطماطم الفصلية يتم التشاور والمصادقة عليها من قبل الأطراف المعنية .

العناصر المكونة لسعر تكلفة انتاج الهكتار الواحد الطماطم الفصلية[7]

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكلفة المباشرة[8]	**5830**	**6151.5**	**6386.5**	**6680.55**	**6865.5**	**7959**
المشاتل	1050	1050	1050	1050	1050	1050
الأسمدة المعدنية والعضوية	1490	1509	1504	1633	1636	1894
الأدوية	250	350	500	500	500	500
مياه الري	780	780	840	840	840	840
الميكنة	450	510	540	600	750	750
اليد العاملة ومصاريف اجتماعية	1110	1252.5	1252.5	1307.55	1339.5	1800
النقل	700	700	700	750	750	1125
قيمة كراء الأرض/ التكالف المالية	**390**	**390**	**500**	**500**	**500**	**500**
أجر المنتج 20 % من التكلفة المباشرة	**1166**	**1230.3**	**1277.3**	**1336.11**	**1373.1**	**1591.8**
جملة التكاليف	**7386**	**7771.8**	**8163.8**	**6680.55**	**6865.5**	**7959**
المردود طن / هك	75	75	75	75	75	75
كلفة الطن في مستوى المنتج	98.48	103.62	108.85	113.56	116.51	134.01
تطور الكلفة		**5**	**5**	**4**	**3**	**15**
السعر المرجعي للطماطم	**105**	**105**	**115**	**115**	**130**	**130**

وحيث يلاحظ أنه قد تم تسجيل ارتفاع خلال السنوات الأخيرة لعناصر إنتاج الطماطم قدر بحوالي 15% سنة 2013 بعد أن كان في حدود 3 %سنة

[7] الإدارة العامة للانتاج الفلاحي

[8] الكلفة المباشرة (المشاتل + الأسمدة المعدنية والعضوية + الأدوية -+ مياه الري + اليد العاملة ومصاريف اجتماعية + الميكنة + النقل) + قيمة كراء الأرض + قيمة تآكل معدات الري +مصاريف مالية + تكلفة الإشراف

2012 تعود أساسا إلى غلاء الأدوية وارتفاع التكلفة الموظفة على المنتوج والتي تصل إلى حدود 500 دينار في الهكتار وغلاء المبيدات الخاصة بمكافحة الحشرة حافرة الطماطم وارتفاع تكاليف اليد العاملة وتطوّر تكلفة مياه الري وغلاء جميع المستلزمات الفلاحية وهو ما أفضى إلى إقرار تعديل في مستوى السعر المرجعي للطماطم ب 15 مي .

نظام أسعار معجون الطماطم :

حيث يخضع سعر معجون الطماطم بكافة أحجامه لنظام المصادقة الذاتية أي إلى تحديد هوامش الربح في مرحلة التوزيع وذلك وفقا للقائمة "ج" من الأمر عدد 1996 لسنة1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 1142 لسنة 1995 المتعلق بالمنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها.

وحيث دأبت المهنة منذ سنة 1995 على طلب تحديد سقف أسعار البيع للعموم نظرا للصعوبات التي يشكو منها القطاع وبالتالي تحديد الأسعار القصوى على مستوى الإنتاج وذلك بعد تحيين تكلفة تصنيع معجون الطماطم ثنائي التركيز بالاتفاق بين وزارة الصناعة والغرفة الوطنية لصناعة المصبّرات الغذائية ومجمع المصبّرات الغذائية وتحيلها للوزارة المكلفة بالتجارة قصد تحيينها واعتمادها في ضبط أسعار وهوامش ربح معجون الطماطم . وقد جاء هذا القرار تطبيقا للمعطيات التالية :

	قبل موسم 2012	بعد موسم 2012*		
		المقترح	التحيين	
السعر المرجعي للطماطم الطازجة	115	130	أدخلت وزارة التجارة والصناعات التقليدية تعديلات على مستوى المردود الصناعي وعلى نسبة الترفيع في الزيادة السنوية في اليد العاملة والنفقات المالية ومراجعة قيمة الزيادة في نقل الطماطم الطازجة ونقل معجون الطماطم .	رغم إقرار هذا الترفيع فإنه لم يتم اعتماده في موسم 2012
الكمية اللازمة لإنتاج 1 كغ طماطم	690	811,2		باحتساب 6 كغ أو 6,24 يعود لارتفاع نسب الشوائب وتراجع معدل الخلاصة الجافة
عمولة مراكز التجميع	3,45	7,8		ارتفاع العمولة من 3% من سعر الكغ إلى 6 % .
كلفة نقل الطماطم الطازجة	16,54	25		نتيجة ارتفاع كلفة المحروقات
كلفة الكهرباء	131,8	175		
كلفة المحروقات	387,8	451		
	287,1	350,2		علبة 800 غ
	172,20	200,85		علبة حجم 2/1
سعر الكارتون	350	408		
كلفة اليد العاملة المباشرة وغير المباشرة				ارتفاع بنسبة 8%
النفقات المالية	%8.75	%9.25		9,25%
كلفة نقل معجون الطماطم	22	40		

وحيث أفضت جملة هذه الزيادات في مدخلات الانتاج الصناعي إلى اقتراح الترفيع في أسعار بيع معجون الطماطم بالنسبة للعلبة وزن 800 غ من 1600 مليم (دون اعتبار منحة الدعم التي تبلغ 70 مليم) إلى 2220 مليم أي بزيادة قدرها 570 مليم [9] واقتراح سعر 1150 بالنسبة لعلبة ذات سعة 400 غ عوضا عن 800 مليم أي بزيادة قدرها 350 مليم [10] إلا أن الوزارة المكلفة بالتجارة تدخلت بمقتضى القرار عدد 464 المؤرخ في 16 أوات 2013 .

عن **الممارسات المثارة :**

حيث ترمي عريضة الدعوى المقدمة من قبل منظمة الدفاع عن المستهلك إلى إيقاف العمل بالقرار الصادر عن وزير التجارة والصناعات التقليدية والذي تم بمقتضاه ضبط الزيادات الموظفة على أسعار البيع القصوى وهوامش الربح

[9] مجمع صناعات المصبرات الغذائية

[10] حسب رد وزارة التجارة والصناعات التقليدية

المطبقة على علب معجون الطماطم حجم 800 غ و 400 غ معتبرة أن هذا القرار جاء نتيجة لاتفاق بين منتجي مادة الطماطم المعلّبة حول أسعار البيع للعموم حيث أن البيع بنفس الأسعار بالنسبة لمختلف الماركات من شأنه عرقلة تحديد الأسعار حسب السير الطبيعي لقاعدة العرض والطلب والإضرار بحقوق المستهلك وهو ما يعد مخالفة على معنى الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار الذي ينص على أنه " تمنع الأعمال المتفق عليها والتحالفات والاتفاقات الصريحة أو الضمنية التي يكون موضوعها أو اثرها مخلا بالمنافسة والتي تؤول إلى عرقلة تحديد الأسعار حسب السير الطبيعي لقاعدة العرض و الطلب "

وحيث بينت دراسة السوق أن قطاع الطماطم يعد قطاعا استراتيجيا إذ يكتسي اهمية بالغة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فهو يوفر مورد رزق لحوالي 10 آلاف فلاحا ويشغل عددا هاما من العملة القارين والموسميين عبر 27 وحدة صناعية و من خلال مختلف الخدمات المتوفرة في كامل حلقات المنظومة إلى جانب ما يوفره للبلاد من عائدات هامة من العملة الصعبة عبر تصدير كميات هامة من معجون الطماطم .

وحيث أنه تبين أيضا أنّ القطاع يتعرض إلى العديد من التجاذبات بين مختلف المتدخلين في المنظومة و التقلبات حيث يتميز بعدم الاستقرار سواء على مستوى المساحات المزروعة (من 26200 هك سنة 2010 إلى 20700 هك سنة 2012 ثم 15000 سنة 2013) أو على مستوى الانتاج من 1040 ألف طن سنة 2012 إلى 800 ألف طن سنة 2013 أي نسبة تراجع في الانتاج ب

23%) أو على مستوى المردود الصناعي للمنتوج الذي مرّ من 5.96 كغ سنة 2010 إلى 6.42 كغ سنة 2013 هذا إلى جانب الارتفاع المسجل في مدخلات الانتاج سواء المتعلق منها بإنتاج الطماطم المعدة للتحويل أو بتلك المتعلقة بعملية تحويل الطماطم إلى جانب تسجيل تقلبات على مستوى الاستهلاك الوطني من سنة إلى أخرى(104.6 ألف طن سنة 2011 مقابل 124 ألف طن سنة 2012) .

وحيث أنه أمام هذا الوضع ونظرا للصعوبات التي مرّ بها القطاع خلال السنوات الأخيرة واختلال توازن السوق عمدت الإدارة إلى اتخاذ مقرر بتاريخ 20 أوت 2013 جاء لتحديد أسعار البيع القصوى وهوامش الربح لمعجون الطماطم كما يلي :

- بالنسبة لمعجون الطماطم حجم 4/4 (800 غ) :
  - ✓ سعر البيع بالمصنع باحتساب جميع الأداءات واصل :740 مليم / العلبة
  - ✓ هامش ربح الجملة : 50 مليم / العلبة
  - ✓ هامش ربح التفصيل 100 مليم / العلبة
- بالنسبة لمعجون الطماطم حجم 2/1 (400 غ) :
  - ✓ هامش ربح الجملة : 25 مليم / العلبة
  - ✓ هامش ربح التفصيل 50 مليم / العلبة

وحيث أنه يتضح أنّ الترفيع في سعر الطماطم وبيعه بسعر موحد لجميع الماركات مردّه تدخل الإدارة التي تولت اتخاذ قرار يضبط السعر على مستوى الانتاج وهوامش الربح كما أن هذا القرار جاء لتغطية الارتفاع في تكلفة الانتاج مع المحافظة على دعم الدولة لهذا المنتوج ، وعليه فإن الطعن موجه ضد قرار اتخذته السلطة الإدارية يخرج النظر فيه عن مجال اختصاص المجلس .

ولهذه الأسباب

قرر المجلس رفض الدعوى.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائية الأولى برئاسة السيد الحبيب جاء بالله وعضوية السادة محمد العيادي وعماد الدرويش و محمد بن فرج والسيدة ماجدة بن جعفر.

وتلي علنا بجلسة يوم 27 أكتوبر 2016 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

الرّئيس	كاتبة الجلسة
الحبيب جاء بالله	يمينة الزّيتوني